بيرس، بوضوح، ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة؛ تلك الحقوق التي «تتجاوز ما يمنحه له مشروع الحكم الذاتي للسكان الذي يتحدث عنه الليكود في تفسيره لاتفاقيتي كامب ديفيد». كذلك سيؤكد بيرس ضرورة تنسيق التحرّك السياسي مع الولايات المتحدة الاميركية ومصر، وبخاصة ضرورة البدء بمحادثات سرية معهما، في محاولة لتشكيل وفد من بين سكان المناطق المحتلة، ويحتمل من خارجها أيضاً، لتمثيل الفلسطينيين في محادثات السلام. اضافة الى ذلك، سوف يؤكد بيرس، أيضاً، ضرورة خلق اطار اقليمي للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في اطار السلام (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١).

من ناحية أخرى، أكد بيرس، في مقابلة صحفية، انه عاكف على وضع خطط لتحديث المواقف الاساسية لحزب «العمل» وملاءمتها مع المستجدات. وأعرب عن اعتقاده بأن الخيار الاساسي والجوهري الذي تواجهه اسرائيل هو: «اراضٍ مقابل السلام، أو حرب من اجل الاراضي؟». وأضاف بيرس ان حزب «العمل» لا يعمل من اجل حل كونفدرالي لمستقبل المناطق المحتلة، بل من اجل حل فدرالي، كونه يرفض اقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١/٣/١٩٩١).

في المقابل، فان وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، لا يزال يتمسّك بـ «مبادرة السلام» التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية في العام ١٩٨٩، مع التشديد على ضرورة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، تكون نتيجتها تشكيل وفد فلسطيني الى محادثات اسرائيلية ـ فلسطينية حول الحكم الذاتي، كتسوية مرحلية يصار، بعدها، الى التفاوض بشأن الوضع النهائي، والدائم، للمناطق المحتلة. كذلك يرى رابين امكان البدء بحوار مع الدول العربية، وتحديداً تلك التي كانت جزءاً من التحالف الدولي في حرب الخليج، يتزامن مع الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ولا يستبعد رابين امكان اجراء الانتخابات للبلديات، شرط ان يحصل المنتخبون لرئاسة البلديات والمجالس المحلية على مساندة سياسية تمكّنهم من تمثيل السكان في العملية السياسية، لأنه دون هذه المساندة، سوف يرفض هؤلاء المشاركة في وفد فلسطيني الى المفاوضات، مفضّلين الاهتمام بالشؤون البلدية والقروية (افنير ريغف، **المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٩١).

من ناحية اخرى، يرفض رابين فكرة المؤتمر الدولي، لأن عملية السلام ليست بحاجة الى الكثير من المشاركين، «الذين سيمثلون مصالح متناقضة». فالتشكيل المرغوب فيه، في المفاوضات من اجل السلام، يجب ان يقتصر، حسب رأيه، على ممثلين عن اسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة، الى جانب ممثلين عن الدول العربية ذات الصلة بالنزاع (**المصدر نفسه**، ٢٥/٢/١٩٩١).

ركائز التحرك السياسي، وابعاده

منذ ان اندلع القتال، اخذ موضوع التحرك السياسي المرتقب، بعد انتهاء الحرب، يحتل حيّزاً بارزاً في تعليقات المعلّقين السياسيين الى جانب التعليقات ذات الطابع العسكري والاستراتيجي لمسار الحرب. وكانت نقطة الانطلاق، في الغالبية العظمى من تلك التعليقات التي تناولت موضوع التحرك السياسي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، هي ان الحرب سوف تنتهي بانتصار التحالف الدولي، لا محالة. وبناء عليه، فقد كان هناك شبه اجماع بين المعلقين على وجوب ان تستعد اسرائيل، سياسياً، لمرحلة ما بعد الحرب، التي اعتبرها البعض فرصة تاريخية لا يجوز تفويتها للتوصل الى حل سياسي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. لكن المعلقين السياسيين تباينوا في تحليلاتهم للمسار الذي قد يتخذه التحرك السياسي، والاطراف التي قد تشارك فيه، او يجب ان تشارك فيه، وكذلك بالنسبة الى مواقف حكومة شامير وما قد تجرّه على اسرائيل، جرّاء سياستها المتعنّتة.

تحت عنوان «التحرك المقبل»، كتبت صحيفة «عل همشمار» (٢٥/٢/١٩٩١) ان الشرق الاوسط، سوف يجد نفسه، في القريب العاجل، على ابواب مرحلة من الترتيبات والتسويات «التي تتعلق بنا وبمستقبلنا». ولذا «يتوجب على حكومة اسرائيل، منذ الآن، وقبل ان تنتهي الحرب، ان تفكر في التقدم خطوة الى امام، وان تستعد للمحادثات التي ستطرح على جدول اعمال المنطقة. فعصر